وزير العمل البحريني لـ«الأهـرام»:

نظام الكفيل ليس السبب الوحيد فى استغلال العمالة الوافدة

١٨ مليون مسن بالعالم العربى بحاجة إلى الرعاية

عبدالنبى الشعلة

أكد السيد عبدالنبى الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية بالبحرين، أن هناك خللا واضحا فى سوق العمل العربية.. وهذا الخلل هو أحد التحديات الاقتصادية المهمة التى تواجه عالمنا العربى فى الألفية الثالثة.

وقال - فى حديثه لـ«الأهرام» - إن أبرز معالم هذا الخلل هو عدم التوازن بين الدول الغنية العربية ذات الاحتياج الأكبر للعمالة ودول عربية أخرى تعانى من وفرة فى العمالة، والأخطر هو استعانة الدول الغنية بعمالة غير عربية، وإذا تمت الاستعانة بالعمالة العربية يفرض عليها العديد من القيود.. والنتيجة أن قضية العمالة العربية فى وطنها العربى الكبير مهمشة وتمثل بؤرا قابلة للانفجار، كما حدث فى موضوع خيطان الذى نحمد الله أن تمت محاصرته.

وأوضح السيد عبدالنبى الشعلة أنه بجانب الأسباب التى أدت لانفجار الموقف فإن البعض استغله من أجل تحقيق أغراضه فى عدم استمرار وجود العمالة العربية فى وطنها العربى واستبدالها بعمالة آسيوية وغيرها.

والمثال على ذلك هو ما يحدث فى دول مجلس التعاون الخليجى الست حيث صدر منذ سنوات قرار من القمة الخليجية بسرعة العمل على تشجيع انتقال القوى العاملة الخليجية بين دول المجلس الست، لكن للأسف لم يتم تنفيذ هذا القرار بالصورة المتوقعة، حيث إن البيروقراطية مازالت تتحداه وتصنف المهن والوظائف التى يتم انتقالها، فقد استغرق هذا الإجراء حتى الآن أكثر من ٩ سنوات إلى جانب الإجراءات الأخرى من تأمينات وغيرها.

الكفيل

وبالنسبة لمشكلة نظام الكفيل الذى تعددت المطالب بإلغائه قال وزير العمل بالبحرين: إن الكفيل هو أحد أسباب مشكلة العمالة الوافدة، لكنه ليس السبب الرئيسى لأن المشكلة أساسا تنحصر فى المستغلين لنظام الكفالة، وهذا الاستغلال يبدأ من الحصول على التأشيرة إلى مكاتب شرائها وبيعها وإجهاض حقوق العامل واستغلال البعض له عند وصوله إلى بلد عمله، إنها سلسلة من الاستغلال.

إذا كان الوضع كذلك لماذا لا يلغى نظام الكفيل ويكون المسئول عن العامل وزارة العمل بالدولة التى يعمل بها؟

قال السيد عبدالنبى الشعلة: إن هذا يتعارض مع المفهوم السائد حاليا بأن الدولة راعية وليست منظمة لسوق عمل القطاع الخاص، وبعض الدول لجأت لأن يكون تصدير العمالة بها عن طريق وزارة العمل فتعقدت الأمور إلى جانب انتقال الاستغلال من المكاتب إلى موظفى الوزارة أمام ذلك لابد من الوعى لدى العامل بحقوقه وواجباته إلى جانب الرقابة المشددة على المؤسسات والمكاتب التى تصدر العمالة كما يحدث فى العديد من دول أوروبا، والأهم هو ألا تحول الإنسان إلى سلعة يستغلها الجميع.

أوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية بدولة البحرين أن كل عامل أجنبى يأتى لدول الخليج يكلف الدولة التى يعمل بها أكثر من ٨ آلاف جنيه مصرى مقابل الخدمات التى تقدمها الدولة، وبالنسبة للبحرين لا توجد مشكلات للعمالة المصرية بها التى تتميز باقتصارها على حملة المؤهلات العليا من أطباء ومستشارين وقضاة ورجال بنوك وصحفيين. ومن التجربة نجد أنه لا توجد مشكلات بين حملة المؤهلات لمعرفتهم لحقوقهم وواجباتهم، والمشكلة فى العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة التى تجهل حقوقها وموقفها التنافسى ضعيف، وعلى الرغم من ذلك فإنه - على سبيل المثال - فإن العمالة المصرية بالخارج تقدر بمليونى نسمة تحقق عائدا قدره ٤ مليارات دولار، بينما دولة مثل الهند عمالتها ٥ ملايين نسمة تحقق الرقم نفسه الذى تحققه العمالة المصرية (٤ مليارات دولار)، وهذا يعود لانخفاض رواتبها وارتفاع معدل تحويل الروبية.

وعلى الرغم من ذلك يؤكد السيد عبدالنبى الشعلة أنه ليس من مصلحة دول الخليج أن تستمر سوق العمل بها بوضعها الحالى مع وجود بطالة مقنعة ببعض الدول نتيجة ازدياد أعداد الخريجين من مواطنيها، والمطلوب - كما قلت - أن تحتل قضية العمالة فى الوطن العربى اهتمام وزراء العمل والاهتمام بالتدريب ووضع خريطة واضحة المعالم للعمالة وخبراتها واحتياجات سوق العمل لها.

وعلى الجانب الآخر فإننا كوزراء عرب علينا التركيز خلال الفترة المقبلة على قضية كبار السن مع انتهاء السنة الدولية لكبار السن خاصة مع تضاعف أعداد المسنين خاصة أن الإحصائيات تشير إلى وجود أكثر من ١٨ مليون نسمة فى العالم العربى من كبار السن، يشكلون ٦,٣٪ من مجموع السكان، وهذا الرقم سيقفز إلى ٥١ مليونا بعد ٢٥ عاما يمثلون ١٠,٤٪ من مجموع السكان، وهو ما يعنى أن المشكلة فى تزايد خاصة إذا علمنا أن ٩٢٪ من المسنين يعتمدون على الرعاية الأسرية ونسبة ٨٪ فقط على رعاية الدولة.

الإرهاب

وبالنسبة لمعالجة قضية الإرهاب طالب الوزير بالمعالجة السليمة من خلال الربط بين جهود الشئون الاجتماعية والداخل فى التصدى المشترك للظاهرة وعدم الاقتصار على المعالجة الأمنية من خلال تنمية أماكن البؤر التى ينمو فيها الإرهاب بتحسين خدماتها وتشغيل العاطلين عن العمل إلى جانب الاهتمام بدخول المرأة سوق العمل.

واختتم السيد عبدالنبى الشعلة حديثة لـ«الأهرام» بتأكيده أهمية معالجة مشكلات سوق العمل، وقال: إن من يطالب بإلغاء نظام الكفيل فالعمالة الأجنبية تتعرض لمشكلات فى الأردن على الرغم من عدم وجود نظام الكفيل بها، وكذلك الحال فى أوروبا التى لا يوجد بها أيضا نظام كفيل لأن الاستغلال أساس المشكلة التى يجب معالجتها، والحل فى رأيه أن تقوم الدولة المصدرة للعمالة بالحصول على عقود مشروعات توفر من خلالها عمالتها كما يحدث مع الشركات الكورية.

حديث أجراه:

أمين محمد أمين